

فهرس عام

3

مقدمة عامة

الفصل الأول

- 23 المصدر المادي لنظام التحفيظ العقاري
- 25 المبحث الأول: اقتباس مبادئ "عقد تورنس" للمغرب خلال عهد الحماية
- 25 المطلب الأول: الظرفية التي وضع فيها نظام التحفيظ العقاري
- 28 المطلب الثاني: اللجنة التي كلفت باقتباس نظام التحفيظ العقاري
- 31 المبحث الثاني: اقتباس مبادئ "عقد تورنس" لتونس خلال عهد الحماية
- 31 المطلب الأول: عقد تورنس المصدر المادي للقانون العقاري التونسي
- 34 المطلب الثاني: اللجنة التي كلفت باقتباس نظام التسجيل العقاري
- 43 المبحث الثالث: تعميم مبادئ "عقد تورنس" بعد الاستقلال
- 44 المطلب الأول: الوضع في كل من تونس والمغرب
- 44 الفقرة الأولى: الوضع في تونس
- 46 الفقرة الأولى: الوضع في المغرب
- 50 المطلب الثاني: الوضع في الدول العربية

الفصل الثاني

توجيه الفقهاء لنظر الشرع الإسلامي

53 على مبادئ التحفيظ العقاري

58 المبحث الأول: حكم نظام الشهر العيني العقاري: الصحة والوجوب

62 المطلب الأول: القرمان

63 الفقرة الأولى: الأمر للوجوب

65 الفقرة الثانية: شمول الأمر للشهر العقاري

67 المطلب الثاني: الحاجة

67 الفقرة الأولى: فوائد التحفيظ العقاري كما سجلها الفقه

الفقرة الثانية: مفاضلة بين نظام التحفيظ وبين السجلات الخاصة

70 بالعقارات غير المحفظة

80 المطلب الثالث: العرف

الفقرة الأولى: صحة ما يسجل في السجلات الخاصة المستحدثة

80 (دواوين القضاة والدفاتر السلطانية)

الفقرة الثانية: قياس السجل العقاري على دواوين القضاة والدفاتر

83 السلطانية

86 المطلب الثالث: اجتهاد السلطان

88 المبحث الثاني: لا تعارض بين مبادئ التحفيظ وبين الشريعة الإسلامية

88 المطلب الأول: موافقة مبادئ التحفيظ العقاري للشرع الإسلامي

89 الفقرة الأولى: المؤيدات الشرعية لمبدأ عدم الاعتداد بالتقادم

90 الفقرة الثانية: المؤيدات الشرعية لمبدأ الأثر المنشئ للتسجيل

92	الفقرة الثالثة: المؤيدات الشرعية لتحديد الطوبوغرافي
93	المطلب الثاني: مبدأ تطهير العقار في نظر الشرع الإسلامي
94	الفقرة الأولى: محاولة محمد السنوسي
96	الفقرة الثانية: تحليل الأستاذ محمد عبد الجواد محمد

الفصل الثالث

مكائنة الفقه الإسلامي بين المصادر الرسمية

99	للسنظام القانوني لتحقيق العقاري
102	المبحث الأول: الفقه الإسلامي مصدر احتياطي للقانون العقاري الجديد
102	المطلب الأول: موقف الفقه والقضاء
107	المطلب الثاني: تدوين الفقه الإسلامي

المبحث الثاني: نطاق الفقه الإسلامي كمصدر احتياطي للقانون العقاري الجديد

113	المطلب الأول: الاتجاه القاضي باستبعاد الفقه الإسلامي
121	المطلب الثاني: الاتجاه القاضي بتطبيق الفقه الإسلامي وحده

129	الملاحق
155	الفهرس العام